المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

مذكرة إخبارية

حول الوضعية الاقتصادية

خلال الفصل الأول من سنة 2026

www.hcp.ma

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية للفصل الأول من سنة 2026 أن الاقتصاد الوطني حافظ على وثيرة نمو معززة بلغت 4,6% مقابل 5% خلال الفصل الاول من سنة 2025. ويعزى هذا التطور إلى تباطؤ طفيف في النشاط الاقتصادي ناتج بالأساس عن تراجع القطاع الثانوي وهو ما تم تعويضه بشكل كبير بفضل الارتفاع الملموس للقيمة المضافة للنشاط الفلاحي.

ويعكس هذا الاداء تطورات قطاعية متباينة. إذ شهدت الأنشطة غير الفلاحية تباطؤا في نموها، حيث تراجعت من 4% إلى 2,6%، في حين عرف القطاع الفلاحي ارتفاعا ملحوظا، بارتفاع قيمته المضافة بنسبة 18,4% مقابل 8,1% السنة الماضية، مما ساهم في دعم النمو الاجمالي.

وقد ظل هذا النمو مدعوما بشكل أساسي بدينامية الطلب الداخلي في سياق اتسم بالتحكم في التضخم (1,1%) وحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني لا تتجاوز 1,5% من الناتج الداخلي الاجمالي.

وثيرة معززة للنمو الاقتصادي رغم تباطؤه

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية انخفاظا بنسبة 1% عوض ارتفاع بنسبة 2,9% خلال الفصل الاول من السنة الماضية، وذلك نتيجة انخفاض القيم المضافة لأنشطة:

- الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات بنسبة 3,4% عوض ارتفاع بنسبة 0,1%؛
- الصناعات الاستخراجية بنسبة 3,2% عوض ارتفاع بنسبة 9,3%؛
- الصناعة التحويلية بنسبة 1,3% عوض ارتفاع بنسبة 1%؛

وإلى تباطؤ أنشطة البناء والأشغال العمومية إلى 1,5% عوض 7,1%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تباطؤا في معدل نموها منتقلة من 4,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى 4,3% خلال هذا الفصل. وقد تميزت بتحسن أنشطة:

- الخدمات المالية والتأمين بنسبة 7,6% عوض 5,8%؛
- النقل والتخزين بنسبة 4,8% عوض 4,1%؛
- الإعلام والاتصال بنسبة 2% مقابل انخفاض بنسبة 1,7%؛

وبتباطؤ القيم المضافة لأنشطة:

- الفنادق والمطاعم إلى 8,1% عوض 8,7%؛
- خدمات التعليم والصحة والعمل الاجتماعي إلى 6,3% عوض 6,8%؛
- التجارة وإصلاح المركبات إلى 4,1% عوض 4,7%؛
- الخدمات العقارية إلى 2,2% عوض 3%؛
- البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات إلى 2% عوض 4%.

ونتيجة لذلك، عرف القطاع غير الفلاحي تباطؤا في نموه منتقلا من 4% خلال نفس الفترة من السنة الماضية إلى 2,6% خلال الفصل الأول من سنة 2026.

وبالمقابل، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الأولي** ارتفاعا ملحوظا بلغ 17,3% خلال الفصل الأول من سنة 2026 عوض 7,7% خلال نفس الفصل من سنة 2025. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 18,4% عوض 8,1% سنة من قبل، وإلى انخفاض أنشطة الصيد البحري بنسبة 1,9% عوض انخفاض بنسبة 1%.

وفي هذا السياق، واعتبارا لارتفاع حجم الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 5,7% عوض 9,7%، سجل **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم، مصححا من التغيرات الموسمية ارتفاعا بنسبة 4,6% عوض 5% خلال الفصل الاول من السنة الماضية.

تباطؤ المستوى العام للأسعار

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفصل الاول من سنة 2026 ارتفاعا بلغ 5,7% عوض 6,6% سنة من قبل مما نتج عنه تباطؤ في المستوى العام للأسعار إلى 1,1% عوض 1,6% خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

ارتفاع الطلب الداخلي

سجل الطلب الداخلي خلال الفصل الاول من سنة 2026 ارتفاعا بنسبة 6,5% عوض 6,4% خلال نفس الفترة من سنة 2025 مساهما في النمو الاقتصادي ب 6,9 نقطة عوض 5,3 نقطة. وقد ارتفع معدل نمو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4,6% عوض 1,1% نفس الفصل من السنة الماضية مساهمة في النمو الاقتصادي ب 2,6 نقطة عوض 0,7 نقطة.

ومن جهتها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا في معدل نموها منتقلة من بنسبة 3,5% خلال الفصل الاول من سنة 2025 إلى 4,9% مع مساهمة في النمو بلغت 0,9 نقطة بدل 0,6 نقطة.

ومن جهة أخرى، سجل إجمالي تكوين الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي إقتناء النفائس) تباطؤا في معدل نموه منتقلا من 19,6% نفس الفترة من السنة الماضية إلى 10,8% مساهما في النمو الاقتصادي ب 3,4 نقطة بدل 4 نقط.

مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية

على مستوى المبادلات الخارجية، سجل حجم الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 12,7% عوض 7,3% نفس الفترة من سنة 2025 مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 6,1 نقطة عوض مساهمة سلبية بلغت 3,5 نقطة. ومن جهتها، سجلت الصادرات ارتفاعا في معدل نموها، حيث انتقلت من 7,9% خلال الفصل الاول من سنة 2025 إلى 9,2%، بمساهمة في النمو بلغت 3,8 نقطة عوض 3,2 نقطة في نفس الفصل من السنة الماضية.

وفي هذا الإطار، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفصل الاول من سنة 2026 مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 2,3 نقطة عوض مساهمة سلبية قدرها 0,3 نقطة السنة الماضية.

تمويل الاقتصاد الوطني

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمة بنسبة 5,7% عوض 6,6% نفس الفصل من السنة الماضية وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 23,8% عوض انخفاض بنسبة 4,4%، عرف نمو إجمالي الدخل الوطني المتاح خلال الفصل الاول من سنة 2026 ارتفاعا بنسبة 6,8% عوض 5,9%.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 4,6% مقابل 4,3% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 31,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,5%.

وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس) 32,9% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 30,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك بلغت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني 1,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 1,2% نفس الفترة من السنة الماضية.

الجدول -1 القيمة المضافة حسب فروع النشاط الاقتصادي (مصحح من التغييرات الموسمية) بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2014

	بمليون درهم		
	الفصل الأول 2025	الفصل الأول 2026	التغييرات البين - سنوية بـ %
القطاع الفلاحي	**28 209**	**33 406**	**18.4**
القطاع غير الفلاحي	**266 561**	**273 455**	**2,6**
الصيد البحري	1 328	1 302	-1,9
صناعة الاستخراج المعدني	6 321	6 119	-3,2
الصناعة التحويلية	46 072	45 476	-1,3
توزيع الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات	7 862	7 595	-3,4
البناء	17 085	17 342	1,5
تجارة الجملة والتقسيط، إصلاح المركبات ذات المحرك والدراجات النارية	33 121	34 479	4,1
النقل والتخزين	9 348	9 797	4,8
أنشطة خدمات الإيواء والمطاعم	12 878	13 921	8,1
الإعلام والاتصال	9 919	10 118	2,0
الأنشطة المالية والتأمينات	18 385	19 782	7,6
الأنشطة العقارية	22 096	22 582	2,2
البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات	16 698	17 032	2,0
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي الإجباري	35 583	36 757	3,3
التعليم، الصحة البشرية وأنشطة العمل الاجتماعي	27 194	28 907	6,3
خدمات أخرى	3 973	4 020	1,2
الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات	37 728	39 873	5,7
الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم	**332 157**	**347 396**	**4,6**
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي	**304 291**	**313 407**	**3,0**
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	**413 049**	**436 788**	**5,7**

الجدول -2 الاستعمالات الرئيسية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم (بأسعار السنة الماضية متسلسلة سنة الأساس 2014)

	بمليون درهم		
	1er Trimestre 2025	1er Trimestre 2026	Glissement % Annuel en
نفقات الاستهلاك النهائي			
- الأسر	186 286	194 856	4,6
- الإدارات العمومية	71 448	74 949	4,9
- المؤسسات غير الهادفة للربح	2 948	3 030	2,8
إجمالي تكوين رأس المال	114 990	127 364	10,8
صادرات من السلع والخدمات	134 911	147 287	9,2
واردات من السلع والخدمات	179 116	201 822	12,7

الجدول -3 الدخل الوطني الإجمالي المتاح (بالأسعار الجارية)

	بمليون درهم		
	الفصل الأول 2025	الفصل الأول 2026	التغييرات البين - سنوية بـ %
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	438 547	468 351	6.8
الادخار الوطني الإجمالي	121 728	136 958	12,5
إجمالي تكوين رأس المال	126 745	143 516	13,2

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵔⴼⵜ

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN